

---

# سوسيولوجيا الفقر والهشاشة/مقاربة لصوره ونماذجه في المجتمعات المعاصرة

---

**محمد أعراب- أستاذ باحث في السوسيولوجيا وعلوم التربية**

المدرسة العليا للتكنولوجيا-جامعة مولاي إسماعيل – المغرب

## RESUME

. Cet article montre tout d'abord que l'exclusion comme la pauvreté sont des notions qui ne se sont pas constituées dans le champ de l'action publique indépendamment des recherches en sciences sociales. Il suggère aussi de marquer une rupture avec l'usage que l'on en fait dans le débat social sans pour autant les rejeter. Les représentations qui les accompagnent et la réalité qu'elles désignent de façon parfois confuse font partie de l'objet sociologique à étudier. Pour cela, il faut commencer par les déconstruire, puis procéder à la reconstruction d'un objet qui, tout en étant proche, s'en distingue pourtant. L' article élabore trois types idéaux de la relation d'interdépendance entre la population désignée comme pauvre ou exclue et le reste de la société , qui il nomme respectivement pauvreté intégrée, marginale et pauvreté disqualifiant .

## Abstract

This article shows first of all that the exclusion like poverty are concepts that do not consist in public action field regardless of social science research. He also suggested to mark a break with the use that is made in the social debate without rejecting them. Representations accompanying them and the reality they refer sometimes confused way are part of the sociological object to study. For this, we must first deconstruct and then proceed to the reconstruction of an object which, while being close, is distinguished in yet. The article develops three ideal types of interdependence between the people designated as poor or excluded and the rest of society, that it appoints respectively integrated poverty, marginal poverty and disqualifying.

---

---

الفقر كظاهرة إنسانية اقتصادية اجتماعية ، لها إبعاد متعددة. وهي قديمة قدم الإنسان. لقد رافقته عبر التطور التاريخي، وعانت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، وفي العالم ، الولايات من آثار الفقر نتيجة لأسباب وعوامل متعددة، من المجاعات، ونُدرة الموارد الطبيعية، والجفاف والحروب والكوارث والبطالة، وغياب التصنيع، والموارد المالية من أجل الاستثمارات، والاختلال بين الانفجار الديمغرافي والتطور الاقتصادي، وغيرها من الأسباب والعوامل. لكن يمكن تفسير الفقر في علاقته الجدلية التي تربطه بالسياسات الاجتماعية المتبعة والمعتمدة من قبل الحكومات، وأصحاب النفوذ والقرار السياسي والاقتصادي، وبهذا المعنى فالفقر ليس بقدر محتوم، بل هو نتيجة لاختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية، أدت إلى ظهور وتشكل وضعية الفقر في المجتمع.

#### أولاً - الفقر / مقارنة مفاهيمية

كيف يمكن تحديد الفقر؟ ما هو الفقر؟ وكيف يمكن تشخيص وضعيته؟ وماهي مؤشرات ومستوياته وعوامله؟ وكيف أن نقارب هذه الظاهرة الاجتماعية المتعددة الأبعاد والمستويات والمظاهر؟

الفقر يتسم بطابعه المركب والإشكالي ، ويثير العديد من التساؤلات، لهذا نجد العديد من التخصصات والباحثين من حقول معرفة مختلفة البحث في إشكالية الفقر. التي تعد ذات أبعاد اقتصادية - اجتماعية سياسية ثقافية وتربوية، لهذا تستدعي مقارنة متعددة الاختصاصات تهم عالم الاقتصاد وعالم الاجتماع وعالم الجغرافيا والديمغرافيا و رجال السياسة وغيرهم.

إن محاربة الفقر تقتضي منا قياس وتشخيص ظاهرة الفقر من أجل إعداد وتحضير المشاريع والسياسات والاستراتيجيات الكفيلة بالقضاء عليها وإيجاد الحلول الممكنة لهذه المعضلة أو الآفة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية التي تعاني منها الشعوب والمجتمعات. إن قياس الفقر، ومعرفة درجته وحجمه، يستدعي تحديد الفئة السكانية التي تعيش في حالة الفقر. إذن كيف يمكن تحديد وتشخيص ورصد الفقر والكشف عن أسبابه وعوامل ظهوره؟

ليس هناك تعريف واحد متفق عليه بالنسبة للفقير. بل نجد العديد من التعاريف المختلفة نجد في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالفقر اتجاهين أو نزعتين أساسيتين فيما يتعلق بمنهجية تحديد ودراسة الفقر/ وهما..

### 1- المقاربة النقدية للفقير

وهي نزعة يدعمها أصحاب النزعة "المنفعة" أو "الفائدة" والتي تعطي الأسبقية والأهمية لمؤشر الرفاهية الاجتماعية أي لنمط ومستوى عيش السكان.

تؤكد هذه المقاربة على أهمية مفهوم "الرفاهية"، وارتباطه بالمنفعة والفائدة، وبالقرارات والاختيارات التي يختارها ويفضلها الفرد.

إن درجة الرضى والارتياح التي يبديها الفرد تجاه الخيرات والخدمات التي يستفيد منها، هي التي تحدد وتبين مدى رفاهيته. الفائدة والمنفعة، لا يمكن ملاحظتها بكيفية مباشرة. إن الموارد (المدخيل- المصاريف) توظف وتستعمل من أجل تقريب الرفاهية وتحقيقها، حسب هذه المقاربة.

تتنظر هذه المقاربة إلى الفقر إذن، باعتباره وضعية يكن خلالها الدخل منخفضاً، وتكون القدرة الشرائية لدى الفرد ضعيفة. وتتميز بعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية المتعلقة بالتغذية والسكن، والتكوين، والصحة، والشغل، والترفيه الخ. وكذلك بالامتلاك المحدود لمختلف الوسائل المادية واللامادية (الأرض- الموارد المالية- الدخل- البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية- والرعاية الاجتماعية)، البنك الدولي 1990.

### 2- المقاربة اللانقدية للفقير

على خلاف المقاربة النقدية، التي تترجم معيار الرفاهية بواسطة الموارد، فإن المقاربة اللانقدية تحدد الرفاهية، باعتبارها مجالاً للحريات، والانجازات، وتقترح هذه المقاربة سياسات محددة بدقة. وتقيم هذه المقاربة وضعية الفقر، انطلاقاً من بعض القدرات الأولية، كإمكانية التغذية، بطريقة كافية L'utilité. ومناسبة، ولا تعير أي اهتمام بالمعطيات المتعلقة بالمنفعة والفائدة.

ترتب عن هذه المقاربات الانقدية، تحديداً لأشكال الحرمان من الخيرات، والتي غالباً ما تم استعمالها في دراسة الدول، سواء المتقدمة أو المتخلفة. وتبدأ هذه الأشكال والصور من الحرمان المطلق من الخيرات (المقاربات المتمركزة حول التغذية، أو حول الحاجات الأساسية)، وهي جد معروفة في الدراسات الخاصة بالدول السائرة في طريق النمو.

المقاربات الانقدية جد متنوعة، يمكن أن نصنفها إلى مجموعتين/ المقاربات بالقدرات- والمقاربة بالحاجات الأساسية.

### 3- الفقر على المستوى العالمي

يظل الفقر إشكالية تشغل بال الباحثين والعالم كله، بالرغم من التطورات والانجازات التكنولوجية، والتقدم الاقتصادي الذي يشهده العالم في القرن العشرين. رغم ذلك، فالفقر يزداد استفحالاً وخطورة.

حيث يهدد الكثير من المناطق والمجتمعات المعاصرة، بل انه لا يستثنى حتى الدول المسماة " صناعية" "ومتقدمة".

تاريخيا، يمكن لنا أن نطلق على عشرية التسعينيات 1990 ، إنها عشرية محاربة الفقر في العالم. لقد توج مؤتمر "ريو دي جنيرو" سنة 1990 باتفاق يؤكد على أن حماية البيئة تعني انخفاض نسبة الفقراء، اللذين يجدون في الطبيعة، مواردهم الوحيدة. كما أكدت الأمم المتحدة ، أن سنة 1996 تعد سنة محاربة الفقر والقضاء عليه في العالم .

هذا المشروع الطموح، كان يستهدف تعبئة أصحاب القرار في العالم كله لكي يوجهوا اهتمامهم إلى معالجة إشكالية الفقر ودراسته وإعداد استراتيجيات لمحاربته والقضاء عليه.

وشكلت الأهداف الخاصة بألفية التنمية، منعطفا مهما على المستوى الكمي والكيفي، من أجل محاولة الحد من أخطار معضلة الفقر في العالم. كما تميزت السنوات الأخيرة ، بمجهودات مختلفة، على مستوى انجاز دراسات في ميدان محاربة الفقر، وذلك بغية فهم ظاهرة وتشخيص أبعادها ومظاهرها وتحديد مواطنها وجيوبها. لهذا أنجزت العديد من الدول الإفريقية وثائق إستراتيجية حول محاربة الفقر تحت رعاية البنك الدولي.

#### -4- الفقر واتجاهات النمو الاقتصادي في المغرب

وضع المغرب منذ مطلع الاستقلال، أهدافا تتوخى تحقيق نمو كاف ومدعم، وذلك من أجل تحسين مستوى عيش السكان. وهذا ما يتبين من خلال أغلبية تصاميم وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم إعدادها منذ 1960

. لقد قاد المغرب منذ ذلك التاريخ، ودشن برامج ذات بعد وطني تستهدف تعميم التمدرس ومحاربة ، وتنمية العالم القروي.

ان دعم ومساندة هذه البرامج، التنموية، خلال العشريتين الأخيرتين، قد سمح بتحقيق تقدم ملموس، والحد من التحديات، التي تراكمت منذ بداية الاستقلال.

لقد اتسم النمو الاقتصادي بالمغرب منذ الاستقلال، بعدم الاستقرار في نسبة النمو. حيث بقيت مرتبطة ومرهونة بالتقلبات المناخية. إذا كان النمو الحقيقي للمنتوج الفردي الخام، يتحدد في 8 , 3 في المائة، فإنه قد بلغ خلال السنوات الممتدة من 1994 - إلى 2004 قد بلغ 8, 2 في المائة فقط.

#### أوجه القصور والعجز في النمو الاقتصادي في المغرب

إن النتائج التي تم تحقيقها في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي في المغرب، كانت عاجزة على تحقيق تحسن وتطور ملحوظ، كفي وكمي، على مستوى عيش مجموع السكان، ولم تستطع هذه النتائج أن تعمل على تقليص وتخفيض الفوارق و التفاوتات المتصلة بالثروة الوطنية. إذا كانت إعادة

توزيع المداخل الناتجة عن النشاط الاقتصادي، وتوزيعها الاجتماعي يعتبر بعدا مهما في التنمية البشرية في دولة معينة، فان إعادة التوزيع في المغرب، لازالت تتسم بوجود فوارق واختلالات ووجود جيوب كثيرة وكبيرة للفقر.

كان المعدل السنوي لكل فرد فيما يخص المصاريف، سنة 2007-2006 يبلغ 11233 درهما، وذلك حسب معطيات البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والمتعلق بدراسة مستوى عيش الأسر في المغرب. حيث بلغ هذا المعدل 13895 درهما في المناطق الحضرية، 7777 و درهما في المناطق القروية في نفس التاريخ. من سنة 1960 إلى سنة 2007، حقق نمو المصاريف بالنسبة لكل ساكن معد سنوي، يبلغ 1,2، على الصعيد الوطني. حيث بلغت نسبته 1.9 في الوسط الحضري، و 1,6، في الوسط القروي. في حين ارتفعت نسبة الاستهلاك بالنسبة لكل ساكن، بمعدل 2,4 في المناطق الحضري، و 1,2 في المناطق القروية. رغم الاستقرار الملاحظ خلال سنوات 2001- فان التفاوت والفرق في معدل النمو كان كبيرا بالمقارنة مع سنة 1960. وهكذا فان الجزء الخاص بالمصاريف العامة التي تشمل 50 في المائة من الأسر ذات المصاريف المنخفضة والضعيفة، قد انتقل من 30 في المائة سنة 1960 إلى 23 في المائة سنة 2007، في حين نصيب الجزء الخاص بمصاريف 25 في المائة من الأسر ذات الدخل المرتفع، قد ارتفع وازداد بأكثر من نقطتين حيث انتقلت نسبته من 46 في المائة إلى 48 في المائة.

يتبين لنا من هذه المعطيات، أن الفوارق والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، قد ظلت بارزة وجليّة، بين الوسط القروي والحضري، وبين الجهات وأيضا بين الطبقات الاجتماعية.

إن الآثار والنتائج المترتبة عن هذه الفوارق، جد قوية وواضحة، رغم النسب التي تقيسها، على المستوى الوطني، انتقلت نسبة الفقر، من 21 في المائة سنة 1985 إلى 3.15 في المائة سنة 2001 \*1. وإلى 8.9 في المائة سنة 2012.

إن التطور في الوسط القروي، جد بطيء ونسبة الفقر لازالت مرتفعة 8.14 في المائة سنة 2007، بالمقارنة مع الوسط الحضري، حيث كانت نسبة الفقر تصل 8.4 في المائة.

4.26 في المائة من المغاربة يعيشون في وضعية اقتصادية واجتماعية تتسم بالضعف والفقر في الوسط الحضري، و38 في المائة من القرويين يوجدون في وضعية فقر.

في ميدان التربية والتعليم، م انتقلت نسبة التمدّس من 58 في المائة سنة 1990 إلى 92 في المائة سنة 2009. كما تجاوز الأمل في الحياة، حدود 71 سنة 2003، كما أن توفر الماء وحصول المغاربة عليه ومد سكتهم بقتوات الماء الصالح للشرب وتزويد منازلهم بالكهرباء قد عرف بدوره تقدما ملموسا وكبيرا خلال السنوات الأخيرة. وهكذا انتقلت نسبة الأسر المستفيدة من الكهرباء من 7,80 في المائة سنة 1994 إلى 4,97. سنة 2009 في الوسط الحضري. ومن 7,9 إلى 83 في الوسط القروي. كما أن ربط السكن بقتوات الماء الصالح للشرب قد تطورت وحسنت، حيث انتقلت من 2,74 إلى 90 في المائة في الوسط الحضري، ومن 0,4 في المائة إلى 29 في المائة في الوسط القروي.

عرفت وضعية الشغل انخفاضا بنسبة البطالة، حيث انخفضت من 13,8 سنة 1999 إلى نسبة 9,0 في المائة خلال السنوات الأخيرة.

لكن هذه المعدلات والأرقام، تخفي الفوارق والتفاوتات حسب الوسط والسن ومستوى ونوع الشهادة المحصل عليها. فالبطالة مستمرة في الانتشار والتوسع، خاصة في صفوف الشباب الحاصلين على

الشواهد الجامعية، وفي الوسط الحضري. أن تطور سوق الشغل، يرتبط ارتباطا قويا بانطلاق الاوراش الكبرى في قطاع البنيات التحتية (طنجة المتوسط- أبو رقراق) وبوجود استثمار منتج ويخلق مناصب وكذلك بتطور قطاع القروض الصغرى.

بعد ما حاولنا أن نقارب مفهوم الفقر ومحدداته بصفة عامة، ومحاولة تحديد وضعية الفقر وعلاقته بمفهوم النمو الاقتصادي في المغرب، انطلاقا من مؤشرات كمية، تبرز الاختلال القائم على مستوى ظروف العيش بالنسبة للسكان. سنحاول في المرحلة اللاحقة، أن نقارب أشكال وصور الفقر والهشاشة والإقصاء، من خلال مقارنة تعتمد أسلوب المقارنة بين أنماطه وأصنافه .

## ثانيا- مقارنة سسيولوجية مقارنة لصور الفقر ونماذجه

الأعمال والبحوث حول الفقر والإقصاء عديدة ومتنوعة. لهذا يصعب علينا إن نعد تركيبا لهذه الدراسات نظرا لوفرتها وغزارتها. وتصبح المهمة أكثر صعوبة عندما نتبنى منظور المقارنة بين دول وثقافات مختلفة. لهذا فنحن لا ندعي إننا نقدم حصيلة كاملة وشاملة عن كل الدراسات المنجزة أو التي هي في طور الانجاز. لكن على العكس من ذلك، يبدو الأمر أكثر واقعا، إذا ما حاولنا أن نفهم العلاقة الصلة القائمة بين هذه البحوث والجدل السياسي والاجتماعي. الغموض، نظرا لكثرة وتعدد استعمالاته.

تم إيجاد تعريف لمفهوم الفقر منذ بدايات العقد الثامن من القرن الماضي، من قبل الباحثين الغربيين. حيث تم التأكيد، إن الأمر لا يقتصر على دراسة ظاهرة الفقر، من منظور سكوني ثابت، أي انطلاقا من عتبة المداخل المادية. ولكن، ينبغي تحليل الظاهرة باعتبارها صيرورة متعددة الأبعاد لتراكم معوقات، من الممكن أن تؤدي إلى قطيعة للروابط والعلاقات الاجتماعية. لقد تم إيلاء اهتمام خاص للمسارات الفردية والجماعية، وأيضا للتحويلات التي طرأت على الهويات، نتيجة صعوبات الاندماج في سوق الشغل. إن الترجمة السياسية لهذه البحوث، تتحدد في كيفية التعامل مع الفئات السكانية الفقيرة. وبصفة عامة، إن مفهوم الإقصاء لم يتكون ويظهر في حقل العمل السياسي، منفصلا عن الدراسات المنجزة في العلوم الاجتماعية. وذلك سواء في بداية الستينات من القرن الماضي عند ظهوره، أو في أواسط الستينات حيث عرف انتشارا واسعا، أو في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أصبحت فئة سائدة في العلوم الاجتماعية. لقد استخدم مفهوم الإقصاء كمفهوم للتفكير والعمل السياسي وأيضا باعتباره موضوعا للبحث.

يعتبر مفهوم الإقصاء مألوفا وشائعا، حيث يستعمل في التعليقات اليومية، وفي البرامج السياسية وكذلك في الممارسات، وفي الميدان. وبالرغم من ذلك يظل مفهوم ضبابيا وغامضا نسبيا. إن عدد الأفراد والمؤسسات التي يمكن للمفهوم أن يشملها ويؤطرها قد أصبح كبيرا، لهذا بات من العسير الاتفاق والتفاهم حول تعريف واحد ومحدد له. انه قبل كل شيء يعتبر براديكما مجتمعيا " أي كمجموعة من التمثيلات المتماسكة والثابتة لنظام اجتماعي " في لحظة زمنية محددة تمكن من التفكير في أسسها وأنماط تنظيمها.

نجد جماعات وأفراد يستمرون في الدفاع عن مصالحهم ومشاريعهم المتباينة، لكن الاستناد والرجوع إلى مفهوم الإقصاء باعتباره خطرا وتهديدا للجماعة، يصبح مقبولا من قبل الجميع.

بعد مسائلة مفهوم الفقر والإقصاء، والدعوة إلى ضرورة تحديد الشروط من أجل استعماله، سنحاول في هذه الدراسة، أن نصيغ العناصر التي تساعدنا على التفكير في المعايير، بطريقة سسيولوجية حول التطورات والصور أو الأشكال المعاصرة فيما يخص العلاقة بين الرابط الاجتماعي والفقر والإقصاء، انطلاقا من مثال ونموذج الدول الأوروبية بصفة خاصة.

## أولا- من أجل سسيولوجيا مقارنة لأشكال الفقر والإقصاء -

من مهام البحث السوسيولوجي، نجد مهمة تسجيل وتوضيح الاختلال وعدم التماسك الحاصل في الجدل والسجال الاجتماعي. لكن يبدو هذا غير كاف. بدون هدم للمفاهيم المستمدة من الجدل الاجتماعي، وإعادة بناء لموضوع الدراسة بجمعها، ويشملها، ويتجاوزها، يجازف الباحثون فعلا، أن يكتفوا ويقتصروا بلعب دور الخبير أو المقوم للمشاكل الاجتماعية، وأن يكتفوا بنقد أو تبرير السياسات العمومية المتبعة أو التي هي في طور التحضير كمشروع. ينبغي على الباحثين، في المشاكل الحرجة والحساسة، اجتماعيا وسياسيا، غير مفهومي الفقر والإقصاء، أن يعترفوا، بداية، بعدم وجود تعريف مطلق ونهائي. إنها مفاهيم نسبية، متغيرة، حسب الأزمنة والأمكنة. إنه من غير المنطقي، الادعاء بوجود تعريف علمي، موضوعي، ومستقل عن الجدل الاجتماعي، دون السقوط في كمين تقييبي وتصنيف السكان، ونحن نعلم، أن الحدود الفاصلة بينهم، والتي تميزهم عن باقي الجماعات الاجتماعية الأخرى، ليست واضحة دائما، وليست صالحة بصفة مطلقة. إنه عندما نريد تعريف الفقير أو الإنسان المقصي، بناء على معايير دقيقة، وعلمية، فإننا، في الحقيقة، سننتهي إلى إضافة فئات اجتماعية جديدة، أو مماثلة، إلى تلك التي تكونت فعلا في المجتمع، ونفسح المجال للادعاء، أنه بالإمكان وجود علم للفقر والإقصاء مستقلا عن السياق الثقافي لكل مجتمع. لهذا، نظرا لتعدد وتنوع الفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين، المستعملين لهذه المفاهيم، ولمفاهيم أخرى، من جهة، ونظرا، أيضا، للأفكار التي تحملها وتروجها، يبدو من الضروري، أن نحدث قطيعة مع هذه المفاهيم. إن مفهوم الإقصاء والفقر يقابلان ويماثلان مفهوم "الطبقة المعدمة" في الولايات المتحدة الأمريكية أو "الطبقة المهمشة" في أميركا اللاتينية. لهذا ينبغي إذن، اعتبارها " مفهوم قبلي" حسب تعبير "دوركايم".

هذه القطيعة، ستكون أكثر خصوبة، إذا ما تم التحكم فيها. لهذا هناك شرطيان ضروريان. أولهما يكمن في تسجيل قطيعة مع الاستعمال الذي نقوم به فيما يخص مفهومي الفقر والإقصاء في إطار الجدل والنقاش الاجتماعي، وهذا لا يعني إننا ندعو إلى إغفالهما ونسيانهما، أو إن نتصور عدم وجودهما. وكما يقول "فرنسوا ايزنبر" أنه من المستحيل أن نتخلص من "المفاهيم القبلية"، لأن الأشياء الاجتماعية لا يتم إدراكها في البداية، ولكن، يتم التعبير والإشارة إليها بواسطة اللغة المشتركة، باعتبارها مفاهيم مألوفة. إن دور الباحثين يتحدد في توضيح هذه المفاهيم وذلك بتجاوزها. ثانيا، هذا لا يعني أنه ينبغي على الباحث أن يتخلى نهائيا، عن استخدام الأدوات الإمبريقية، والمؤشرات الإحصائية مثلا، من أجل قياس قوة ودرجة هذه الظواهر التي تعبر عنها اللغة المشتركة. إن مقارنة عتبة الفقر، رغم كونها تظل اعتباطية، فهي تمكن من الوقوف على الفوارق فيما يخص مستوى العيش، الذي يوجد بين الجماعات الاجتماعية، وبين الجهات أو الدول. وفي نفس الإطار، يمكن لنا أن نحاول مقارنة المؤشرات الأمامية كالروابط والعلاقات الاجتماعية، مع المؤشرات الاقتصادية، من أجل دراسة معرفة المعوقات وتراكم الصعوبات، ومن ثمة معرفة الساكنة الأكثر تضررا والتي تعيش في وضعية مزرية. وبذلك، ستكون المقاربة منتجة وناجعة، على عكس إذا ظل الباحث منهمكا بنقد الأدوات التي يستعملها. وفي نفس الوقت، يمكن للباحث أن يذكر وأن يؤكد على أن معنى ودلالة المؤشرات تتغير حسب السياق الثقافي لكل مجتمع من هذه المجتمعات. ويمكن له أن يرجعها إلى التمثل الاجتماعي، وإلى تاريخ

الذي تخضع لها بكيفية جزئية، وقائع المؤسسات والى أنماط التدخل في ميدان محاربة الفقر أو الإقصاء النمو الاقتصادي وسوق الشغل.

لقد أشار " جورج زيمل " في بداية القرن الماضي، إلى السمة الغامضة لمفهوم الفقر كمقولة سسيولوجية. لكن هذا لم يمنعه من دراسة الفقر، من زاوية العلاقة بالمساعدة اجتماعية، وأيضاً في علاقتها بـ "الرابط الاجتماعي" أو الصلة الاجتماعية. كما أنه لم يفصل بين المسألة الاجتماعية والفقر، ولا بين هذه الأخيرة والإقصاء التي يرجع إليها أيضاً، إنه على العكس من ذلك، انطلق من هذه المفاهيم لكي يبني ر " سسيولوجيا للفقر ". بالنسبة لزيمل " إن يكون الإنسان فقيراً، فهذا لا يعني أنه ينتمي إلى فئة الفقراء ". يمكن حسب قوله- أن يوجد هناك فنان فقير، وتاجر فقير، أو موظف فقير، ولكن رغم ذلك يبقى منتبهاً إلى فئة محددة بنشاط معين وخاص، أو بمكانة وموقع ما " . ويستخلص ما يلي " انطلاقاً من اللحظة التي تمت أثنائها مساعدتهم، بل ربما منذ أن أصبحت وضعيتهم الاجتماعية تقتضي منحهم الحق في الاستفادة من المساعدة الاجتماعية، منذ تلك اللحظة يمكن تصنيفهم في فئة الفقراء. إن هذه الجماعة لا تنظر موحدة عن طريق التفاعل بين أعضائها، ولكن بفضل الموقف والاتجاه الذي يتخذه المجتمع في كليته تجاهها ونحوها ". هذه المقاربة التي يمكن أن نصفها اليوم بـ "البنوية"، تعتبر أساسية من أجل دراسة وفهم مسألة الفقر أو الإقصاء. ويترتب عنها نتائج نظرية. أولها، ما هو أساسي ومهم سسيولوجياً، ليس الفقر أو الإقصاء في حد ذاته، ولكن الأساسي، هو الأشكال والصور الاجتماعية والمؤسسية التي يتجلى ويظهر بها في مجتمع معين، أثناء مرحلة محددة في تاريخه. ثانيهما، إن هذه الأشكال، ليست نهائية، بل إنها نتيجة لصيرورة اجتماعية. ثالثهما هو أن وضعية الفقراء والمقصيين، يتحدد، ويخضع في الوقت نفسه، للمعنى الذي يمنحه إياه كل مجتمع، ولمعايير كمستوى العيش أو مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية، وبالعلاقة التي يقيمها ويربطها هؤلاء الذين نعتهم بـ "الفقراء" و "المقصيين" مع الذين يصفونهم بهذه الصفة.

إن التفكير السسيولوجي، ينبغي أن يساهم في فهم العلاقة الاجتماعية بالفقر والإقصاء، ومن أجل تحقيق هذا المطلب أو الهدف، اقترح إن ندرس، ما أطلق عليه اسم " الأشكال الأولية للفقر " التي تطابق مختلف أنواع علاقة التبعية بين ساكنة نصفها بـ "الفقيرة" أو " المقصية"، وذلك حسب تبعاتها تجاه للخدمات والمصالح الاجتماعية، وباقي المجتمع. هذا التعريف ينأى وبيتعد، عم إي مقارنة جزئية وعرضية " للفقراء والمقصيين ". إنها تفترض وتتطلب منا، التفكير في الفقر، في علاقته، وحسب مكانته داخل البنية الاجتماعية ومؤسسات المساعدة، تجاه "الفقراء والمقصيين"، باعتبارها أداة لضبط المجتمع في شموليته. وهكذا، فإن وضعية "الفقراء"، وتجاربهم المعاشة، سيتم تحليلها، طبقاً لعلاقة خضوعها وتبعاتها. وهي علاقة، تتغير حسب التاريخ، وحسب السياقات الاجتماعية والثقافية.

من أجل تعريف وتحديد هذه العلاقة الترابطية التي، انطلاقاً منها، تتكون تاريخياً شكلاً من الفقر، اقترح أن نأخذ بعين الاعتبار بعدين. الأول، ذو طبيعة مكر و-سسيولوجية، ويحيلنا إلى التمثيلات الجماعية والمجتمعية لهذه الظاهرة، وإلى البناء الاجتماعي لفئات وشرائح توصف بكونها "فقيرة" أو " مقصية ". يمكن دراستها، ولو بكيفية جزئية، على أساس تحليل الصور المؤسسية للتدخلات الاجتماعية، في أوساط هذه الساكنة، نظراً لكونها تترجم وتعكس التصور الاجتماعي للفقر والإقصاء، والأهمية التي توليها المجتمعات لهذه المسائل والطريقة التي تسلكها من أجل معالجتها. البعد الثاني، ذو طبيعة ميكرو- سسيولوجية، يتعلق في الوقت نفسه، بالمعنى الذي يمنحه السكان المعنيون بصفة الفقر، لتجاربهم وخبراتهم المعاشة، وسلوكياتهم التي يتبنونها تجاه أولئك الذين يصفونهم بالفقر، ولأنماط التوافق والتكيف مع مختلف الوضعيات التي يواجهونها.

إذا لم يتم تعريف السكان الفقراء أو المقصيين وتم تحديدهم، وفق منهجية موحدة في كل المجتمعات الأوروبية، كما إنها، ليست متجانسة، من دولة إلى أخرى، فيما يخص تجاربها وسلوكاتها. على مستوى العيش، فإن يكون الفرد يستفيد من مساعدة خلال سن العمل والنشاط، فهذا لا يحمل نفس المعنى،



ولا يعكس نفس السلوك بالنسبة للفرد، حسب إقامته في بلد معين حيث تكون البطالة محدودة والضغطات على السلوكيات المنحرفة قوية، أو يعيش في مجتمع تكون فيه البطالة بنيوية الجماعية على السلوك والاقتصاد الموازي متقدما. في الحالة الأولى يعتبر الفرد مجرد أقلية، ويصبح مهددا بالتحقير والتهميش، وكونه عاجز على أن يكون في مستوى تطلعات وانتظارات محيطه. في الحالة الثانية، يكون أقل عرضة للتهميش، وتكون له حظوظ من أجل استرجاع معنى مكانته ووضعيته الاجتماعية بفضل الموارد المادية والرمزية، التي يوفرها له الاقتصاد السري. وبصفة عامة، إن جماعة الأفراد الذين يوصفون بالفقراء، أو بـ "المقصيين" في مجتمع ستكون أقل أو أكثر تماسكا وانسجاما، وأقل أو أكثر تهيمشا، L'économie souterraine حسب تداخل العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجهويا ووطنيا.

ثانيا- ثلاثة نماذج مثالية

من أجل تحليل بكيفية أكثر عمقا، التنوع الماكرو و سسيولوجي و الميكرو و سسيولوجي لهذه العلاقة الترابطية في المجتمعات الغربية الأوروبية، قمت بإعداد وبناء ثلاث نماذج مثالية. "الفقر المندمج" والفقر الهامشي" ثم الفقر "آلا تاهيلي". المصطلحات التي استعملناها تمزج مسألة الفقر مع مسألة الرابط الاجتماعي أو الصلة الاجتماعية. إنها لا تحيل إلى أصناف من السكان، ولكن، إلى صور مستقرة نسبيا، تم بناؤها اجتماعيا، ولكن في الوقت نفسه، بكيفية تطويرية، من العلاقة الترابطية بين الفقراء وباقي المجتمع. كما إنها لا تميز، كليا، مجتمعات بعينها في مرحلة من تطورها التاريخي، رغم إن الجهد في البحث، يقتضي حسب منهجية "ماكس فيبر" مقارنة هذه الأخيرة مع النماذج المثالية. الجدول رقم 1

خصائص عامة

#### هوية الاشخاص "فقراء"

1- نماذج مثالية	2- تمثيلات جماعية	3- هوية اشخاص "فقراء"
فقر مندمج	يحدد الفقر باعتباره هو الوضعية الاجتماعية لجزء كبير من السكان جدال ونقاش اجتماعي حول مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الفقراء لا يشكلون لا طبقة ولكن يكونون جماعة اجتماعية ممتدة وكبيرة
فقر هامشي	نقاش اجتماعي حول مسألة الفوارق وتوزيع او تقسيم الأرباح ظهور جماعة اجتماعية مهمشة	الأشخاص الذين هم في وضعية اجتماعية لـ "فقراء" حسب المعنى الذي يمنحه "زيمل" للفقر - ليسوا بكثرة

ولكنهم يعانون تهميشا واحتقارا أكثر ويتم الحديث عنهم باعتبارهم يشكلون "حالات اجتماعية"		
تزايد الأشخاص اللذين من الممكن الاعتراف بصفهم كفقراء او مقصيين، ولكن انسجام وتماسك قوي للحالات والوضعيات الاجتماعية.	الوعي الجماعي بظاهرة "الفقر الجديد" او ب"الإقصاء"	فقر غير تاهيلي

العوامل التي تساهم في الحفاظ على النماذج المثالية

النماذج المثالية	سوق الشغل	الروابط الاجتماعية	نمط الإنتاج الاجتماعي
الفقر المندمج	تنمية اقتصادية ضعيفة اقتصاد موازي	قوة التضامن العائلي الحماية من قبل الأقارب	ضعف التغطية الاجتماعية لا وجود للحد الأدنى من المداخل المضمونة
الفقر الهامشي	شبه عمل كامل بطالة محدودة	بقاء أو انخفاض تدريجى للجوء إلى التضامن العائلي	تعميم نظام الحماية الاجتماعية الحد الأدنى للدخل مضمون

الفقر غير التاهيلي	ارتفاع كبير لنسبة البطالة	ضعف الروابط والصلات الاجتماعية، خاصة في أوساط العاطلين	ارتفاع ونمو في عدد المستفيدين من الرعاية الاجتماعية، والحد الأدنى للدخل مضمون نمو المساعدة للفقراء
عدم استقرارية الوضعيات المهنية	صعوبات الاندماج		

يحول **الفقر المندمج** إلى المسألة الاجتماعية للفقراء، حسب معناه التقليدي، أكثر من إحالته للإقصاء الاجتماعي. إن الذين نصفهم بـ "الفقراء"، في هذا النموذج من العلاقة الاجتماعية، يكون عددهم كبيراً، ولا يتميزون إلا قليلاً عن باقي الشرائح الاجتماعية. تكون وضعيتهم جد عادية، ويصعب الحديث عن مشكل لجماعة اجتماعية خاصة، بالمقارنة مع مشكل جهة أو مكان معين يوصف دائماً بكونه فقيراً. إن الجدل الاجتماعي يبنى حول التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بالمعنى العام، وبهم بصفة خاصة، الفوارق الاجتماعية المرتبطة بالتراب والمجال.

إن فقر هؤلاء السكان، يرتبط ويرجع، في نظر التمثيلات الاجتماعية، إلى فقر الجهة ومجموع النظام الاجتماعي. ونظراً لكون الفقراء، لا يشكلون "طبقة دنيا" وفق المنظور الانجلوسكسوني، ولكن فقط جماعة اجتماعية ممتدة وكبيرة، فإنهم ليسوا محتقرين. مستواهم المعيشي منخفض، ولكنهم، يظلون مدمجين في الشبكات الاجتماعية المنتظمة حول الأسرة، والحي أو القرية. وفي حالة ما إذا مستهم البطالة، فلن تؤدي بهم إلى السقوط في وضعية جد مزرية، فهي غالباً ما يتم تعويضها ومكافئتها بواسطة الموارد المالية الواردة من الاقتصاد الموازي. إن أنشطته تلعب دور المدمج بالنسبة لكل المتعاطلين له.

هذا النوع من العلاقة الترابطية بين الفقراء وباقي المجتمع، يتطابق ويناسب المجتمعات التقليدية بصفة خاصة، والتي نطلق عليها المتخلفة أو غير المصنعة أكثر مما يناسب المجتمعات العصرية.

إنه غالباً ما يرتبط بالتخلف الاقتصادي الذي يميز المجتمعات الماقبل صناعية، بالمقارنة مع الدول التي لديها، في الوقت ذاته، جهاز منتج تم إعداده وبناءه، ومتنوع، وإمكانيات ووسائل من أجل ضمان العيش الكريم والرعاية الاجتماعية لأغلب السكان.

**الفقر الهامشي**، يحيل على الأقل، في الجدل والنقاش الاجتماعي إلى مسألة الفقر وفق المعنى التقليدي للكلمة أكثر مما يحيل إلى مفهوم الإقصاء. على عكس الحالة السابقة، إن الذين ندعوهم بالفقراء، أو المقصيين، يشكلون قسماً صغيراً من السكان، إنهم في نظر الوعي الجمعي، هم الغير المتوافقين وغير المندمجين في الحضارة المعاصرة. لولئك الذين لم يتمكنوا من مواكبة إيقاع النمو، ومن احترام المعايير المفروضة من قبل النمو الصناعي.

تتأسس هذه العلاقة الترابطية، على فكرة مفادها، أن البقاء في هامش المجتمع، لا يحول دون قيام هذه الأقلية، بالتأثير والمس بسير النظام الاقتصادي والاجتماعي في شموليته.

الفقر، ولكن لا ينبغي أن يستحوذ على اهتمام المسؤولين من الضروري، أن يحارب الاقتصاديين والسياسيين أو النقابيين. فالجدل والنقاش الاجتماعي منظم، ليس فقط حول هذه الهامشية، من المجتمع، ولكن، حول بصفة خاصة، حول "توزيع وتقسيم الأرباح" بين الجماعات الاجتماعية والمهنية.

إن المكانة الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص الذين عادة ما يوصفون بـ "الغير متوافقين" و "الغير مدمجين"، وبالتالي يعيشون في "وضعية متدهورة"، و الرعاية الاجتماعية التي يستفيدون منها، كل هذا يقوي وينمي لديهم الشعور والإحساس بـ "الانتماء إلى الهامش" في المجتمع.

هذا النوع من العلاقة الترابطية، لها حظوظ' كي تتطور أكثر في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والمزدهرة، الأمر الذي يسمح لها، ويمكنها من الحد من أهمية البطالة، وإن توجه وتخصص مبالغ مالية كافية، لكي تضمن للجميع، حماية اجتماعية قوية .  
إن الاغتناء العام للمجتمع، يجعل من التضامن الأسري والأولي أقل أهمية، من أجل المحافظة على التوازنات الاجتماعية.

**الفقر ألا تاهيلي** يحيل إلى المسألة الاجتماعية للإقصاء ، أكثر من إحالته للمسألة الاجتماعية للفقر. رغم استمرار الفاعلين الاجتماعيين في استعمال المفهومين معا. إن من نصفهم ب"الفقراء" و"المقصيين" يصبحون أكثر عددا في هذا النمط. حيث يلقي بهم خارج دائرة الإنتاج، ويصبحون خاضعين لمؤسسات العمل الاجتماعي، وتصبح وضعيتهم أكثر تدهورا وصعوبة .  
على عكس ظاهرة الفقر الهامشي، إن الفقر الاتاهيلي، يصيب مجموع المجتمع ، ويصبح ما نسميه "المسألة الاجتماعية الجديدة" التي تهدد النظام والتماسك بالنسبة للأفراد. إنها علاقة ترابط بين الفقراء وباقي أفراد المجتمع، والتي يترتب عنها قلق جماعي، لأن العديد من الأشخاص المنتمين إلى هذه الشريحة يشعرون بانهم مهددون بهذه الوضعية . هذا النوع له احتمال جد مرتفع، لكي ينمو ويتطور ، في المجتمعات التي نسميها ب" المابعد صناعية " خاصة تلك التي نواجه ارتفاعا قويا في البطالة وحالات أو وضعيات هشة في سوق الشغل، وهذا ما يتجلى فيما يطلق عليه " روبر كاسطيل" ب "أزمة المجتمع الاجيري"- نسبة إلى الأجير- بصفة عامة، في هذا النمط من المجتمع ، يندثر دور التضامن الأسري.

## المراجع

\*1-haut commissariat au plan 2008/représentation des premiers résultats de l'enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages2006/2007

## المراجع

\*1-haut commissariat au plan 2008/représentation des premiers résultats de l'enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages2006/2007

- 2- Voir les rapports annuels de l'activité, l'emploi et chômage au Maroc, site du HCP : <http://www.hcp.ma/publication.aspx>

3-On cite à titre d'exemple, « Analyse du profil et de la dynamique de la pauvreté : un fondement d'atténuation des dénuements », Direction de la Statistique – 2001.

4-« Carte de la pauvreté communale : RGPH 1994 – ENNVM 1998-99 », juin 2004

5-« Pauvreté, développement humain et développement social au Maroc : Données cartographiques et statistiques RGPH 2004 », décembre 2005

6-« Carte de la pauvreté 2007, HCP », janvier 2010.

**7-Serge Paugam**, « Les formes contemporaines de la pauvreté et de l'exclusion en Europe », *Études rurales* [En ligne], 159-160 | 2001, mis en ligne le 09 mars 2006, <http://etudesrurales.revues.org/70>  
Éditeur: EHESS

- **-8-Aron, R.** — 1969, *Les désillusions du progrès. Essai sur la dialectique de la modernité*. Paris, CalmannLévy.

**-9-Balibar, É.** — 1992, « Inégalités, fragmentation sociale, exclusion. Nouvelles formes d'antagonisme de classe ? » in J. Affichard et J.-B. de Foucauld, eds., *Justice sociale et inégalités*. Paris, Esprit : 163-174.

**10- Barclay, P.** (chairman) — 1995, *Joseph Rowntree Foundation inquiry into income and wealth*. York, JRF.

**-11-Bourdieu, P. et P. Champagne** — 1993, « Les exclus de l'intérieur », in P. Bourdieu ed., *La misère du monde*. Paris, Le Seuil : 597-603.

**11-Castel, R.** 1991, « De l'indigence à l'exclusion : la désaffiliation », in J. Donzelot ed., *Face à l'exclusion. Le modèle français*. Paris, Esprit : 137-168. — 1995, *Les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat*. Paris, Fayard

**-12- Darras** — 1966, *Le partage des bénéfices. Expansion et inégalités en France*. Paris, Éd. de Minuit

**13-Donzelot, J. ed.** — 1991, *Face à l'exclusion. Le modèle français*. Paris, Esprit.

. **14-Fassin, D.** — 1996, « Exclusion, underclass, marginalidad. Figures contemporaines de la pauvreté urbaine en France, aux États-Unis et en Amérique latine », *Revue française de sociologie* XXXVI (1) : 37-75..

**15-Férréol, G. ed.** — 1993, *Intégration et exclusion dans la société française contemporaine*. Lille, Presses universitaires de Lille.

**16-ruel, L.** — 1985, « Conjurer l'exclusion : rhétorique et identité revendiquée dans des habitats socialement disqualifiés », *Revue française de sociologie* XXVI : 431-453.

**-17-Guillet de Monthoux, P.** — 1990, « Le modèle suédois », in D. Schnapper et H. Mendras, eds., *Six manières d'être européen*. Paris, Gallimard (« Bibliothèque des sciences humaines »)..

**18-d'Iribarne, P.** — 1990, *Le chômage paradoxal*. Paris, PUF (« L'économie en liberté »).

**Isambert, F.** — 1982, « De la définition. Réflexions sur la stratégie durkheimienne de détermination de l'objet », *L'Année sociologique* 32 : 163-192

. **19-Klanfer, J.** — 1965, *L'exclusion sociale. Étude de la marginalité dans les sociétés occidentales*. Paris, Bureau de Recherches sociales.

**- 20-Labbens, J.** — 1969, *Le Quart-Monde. La pauvreté dans la société industrielle : étude sur le sousprolétariat français dans la région parisienne*.

Pierrelaye, Éditions Science et Service.  
**21Lévi-Strauss, C. ed.** — 1983 (1977), L'identité. Paris, PUF .

.